

وثيقة رقم 152 :

رسالة من رؤساء وزارة ووزراء سابقين حول أهمية المصالحة الوطنية
وإدماج حماس في عملية التسوية السلمية¹⁵² (نص مترجم عن الأصل)

10 حزيران/ يونيو 2011

رسالة مفتوحة حول سياسة الشرق الأوسط عنوانها "لا يتحقق السلام الدائم إلا بشمل حماس"
لقد حان الوقت للاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في سياسته في الشرق الأوسط، وهو طلب تقدم به
24 من وزراء الخارجية ومفاوضي السلام ورؤساء الحكومة السابقين. فينبغي أن يكون اعتراف حماس
بإسرائيل هدفاً وليس شرطاً مسبقاً لعملية السلام. هذا ما كتبته هذه القيادات في رسالة مفتوحة.

10 حزيران 2011

الوحدة الفلسطينية شرط مسبق للسلام مع إسرائيل

من المتوقع أن يتم تشكيل حكومة فلسطينية جديدة قريباً نتيجة للاتفاق الذي وُقِع مؤخراً
بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية: فتح وحماس. وستتولى الحكومة الانتقالية الجديدة المؤلفة من
شخصيات مستقلة تمهيد الطريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أيار 2012.

إن المصالحة الفلسطينية هي جزء من التغيرات الهائلة التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط.
فالوحدة الفلسطينية التي قامت بوساطة مصر بعد نجاح ثورتها هي ثمرة "الربيع العربي". وهذا أمرٌ
يعكس رغبة شعبية قوية للتغلب على الخلاف الداخلي الذي دام لمدة أربع سنوات.

وباعتبارنا قادة دوليين ومفاوضي سلام سابقين، تعلمنا عن تجربة أن تحقيق سلام دائم يتطلب
نهجاً شمولياً. ونعتبر أنه من الأهمية بمكان قيام المجتمع الدولي بدعم الوحدة الفلسطينية وأن
يتجنب أي خطوات من شأنها أن تعرض عملية المصالحة الهشة للخطر. ونحث الولايات المتحدة
والاتحاد الأوروبي بالتحديد على الانخراط بشكل بناء مع الحكومة الانتقالية والقيادة الفلسطينية
التي سوف تنتج عن انتخابات العام المقبل. وهذا ضروري للأسباب التالية:

• أولاً، التغلب على الانقسام السياسي والمؤسسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو شرط أساسي
واضح لإقامة دولة فلسطينية موحدة وقابلة للحياة.

• ثانياً، لا يمكن تحقيق تسوية دائمة مع إسرائيل إلا إذا كانت القيادة الفلسطينية قادرة على التفاوض
نيابة عن جميع الفلسطينيين وموافقة القوى السياسية الرئيسية. فالمصالحة إذاً شرط أساسي لتحقيق
حل الدولتين، وليست عائقاً أمام ذلك. فتخير فتح بين صنع سلام مع حماس أو صنع سلام مع
إسرائيل يمثل خياراً خاطئاً: فالسلام الدائم مع إسرائيل غير ممكن إلا إذا كانت حماس مشمولة فيه.

"فرصة لتصحيح المسار"

والمصالحة الفلسطينية هي أيضاً فرصة لتعزيز أمن إسرائيل. فالاتفاق الوحدة يمكن أن يساعد في تعزيز
وقف إطلاق النار، ومنع تجدد الهجمات من قطاع غزة ضد المدنيين الإسرائيليين. كما أن تبادل الأسرى
الفلسطينيين مقابل الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط قد يكون نتيجة إيجابية أخرى للاتفاق.

ويجب انتهاز الفرصة التي يتيحها اتفاق الوحدة دون تكرار أخطاء الماضي، ومن بينها ما حدث عام 2006، عندما اختارت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المقاطعة السياسية والمالية بعدما فازت حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية. فبالرجوع إلى الوراء، كانت تلك السياسات نكسة كبيرة لعملية السلام لأنها أدت إلى تفاقم الانقسامات الفلسطينية وكرست الحصار المفروض على غزة.

إن اتفاق الوحدة الجديد والتطورات في المنطقة بأسرها توفر فرصة لتصحيح المسار من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وينبغي التعامل مع ما يسمى بمبادئ اللجنة الرباعية، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل، كأهداف أكثر من كونها شروطاً مسبقةً للتفاوض مع القيادة والفصائل الفلسطينية. فالالتزام بوقف إطلاق النار ووقف العنف يشكلان عتبة واقعية يمكن من خلالها بدء المفاوضات.

ومن خلال دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة الحيوية، يتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي انتهاز الفرصة لإظهار التزامهما فيما يتعلق بحل الدولتين والتطلعات الديمقراطية التي يتم التعبير عنها حالياً في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير، ذلك أنه من الصعب التفكير بالبدل. وإذا ما تم تقويض المصالحة الفلسطينية، فسوف يؤدي ذلك بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى طريق أكثر وعورة، وينذر بعواقب وخيمة لجميع الأطراف والمجتمع الدولي بأسره.

قائمة الموقعين

درايس فان آخت: رئيس الوزراء السابق، هولندا.
 اللورد جون ألدريددايس: الرئيس السابق لمجلس أيرلندا الشمالية.
 ماسيمو داليمبا: رئيس الوزراء السابق، إيطاليا.
 فرانس أندريسن: وزير المالية السابق، هولندا؛ نائب الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية.
 هالدور آسغريمسون: رئيس الوزراء السابق، أيسلندا، الأمين العام لمجلس وزراء دول الشمال.
 حنان عشراوي: المتحدثة السابقة باسم الوفد الفلسطيني لعملية السلام في الشرق الأوسط.
 شلومو بن عامي: وزير الخارجية السابق، إسرائيل.
 بيتي بيغومبي: سياسي أوغندي، الرئيس السابق لجيش الرب للمقاومة - مفاوض حكومي أوغندي.
 لورنس جان برينكهورست: النائب السابق لرئيس الوزراء الهولندي.
 هانز فان دن بروك: وزير الخارجية السابق، هولندا؛ مفوض الاتحاد الأوروبي السابق للعلاقات الخارجية.
 أوفي إيمان-ينسن: وزير الخارجية السابق، الدنمارك.

غاريت إيفانز: وزير الخارجية السابق، أستراليا.
 السير جيريمي غرينستوك: سفير المملكة المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة.
 لينا هيلم-فالين: وزيرة الخارجية السابقة ونائبة رئيس مجلس الوزراء، السويد.
 يوانيس كاسوليدس: وزير الخارجية السابق، قبرص.
 موغينس ليكيتوفت: وزير الخارجية السابق، الدنمارك.
 رام مانيكالينغام: المستشار السابق لرئيس سريلانكا بشأن عملية السلام مع نور التاميل.
 لويس ميشيل: وزير الخارجية السابق، بلجيكا. مفوض الاتحاد الأوروبي السابق للتنمية
 والمساعدات الإنسانية.
 بول نيروب راسموسين: رئيس الوزراء السابق، الدنمارك.
 إليزابيث رين: وزيرة الدفاع السابقة، فنلندا؛ الوكيل السابقة للأمين العام للأمم المتحدة.
 ألفارو دي سوتو: المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط سابقاً في الأمم المتحدة.
 ثورفالد شتولتبرج: وزير الدفاع والشؤون الخارجية السابق، النرويج؛ المفوض السامي السابق
 للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
 أركي تيوميويا: وزير الخارجية السابق، فنلندا.
 هوبر فيدرين: وزير الخارجية السابق، فرنسا.

وثيقة رقم 153 :

بيان اللجنة المركزية لحركة فتح حول فصل محمد دحلان¹⁵³

12 حزيران/ يونيو 2011

قررت اللجنة المركزية لحركة "فتح" فصل محمد شاكر دحلان وإنهاء أي علاقة رسمية له بالحركة. كما قررت في اجتماعها الذي عقده في رام الله، وبعد الاستماع الى تقرير لجنة التحقيق المشكلة من أعضاء من اللجنة المركزية إحالته إلى القضاء فيما يخص القضايا الجنائية والمالية وأية قضايا أخرى حسب ما ورد في تقرير لجنة التحقيق.

وتضمنت القرارات أيضاً، الاستمرار في التحقيق مع الأشخاص الآخرين الذين رأَت لجنة التحقيق ضرورة استمرار التحقيق معهم بموجب قرار يصدر لاحقاً لتحديد القضايا التي يجب متابعتها.